'ULŪM ISLĀMIYYAH THE MALAYSIAN JOURNAL OF ISLAMIC SCIENCES
Vol.37 No.3 (December) 2025 ISSN: 1675-5936 | eISSN: 2289-4799

الضوابط الشرعية والمهنية للعملات الافتراضية في ظل الرقمنة المالية

[Shariah and professional controls for virtual currencies in light of financial digitalization]

Mahmoud Mohamed Ali Mahmoud Edris[1,*], Mohamed Sharif Bashir[2], Muneer Ali Abdul Rab[1], Ahmad Zaki Salleh[1]

[1]Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia.
[2]Applied Faculty, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia.

*Corresponding author; email: mahmoud.mohamed@usim.edu.my

DOI: https://doi.org/10.33102/uij.vol37no03.632

المُلَخَّصُ

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية الرقمنة المالية وضرورة الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تطوير وسائل وأساليب المعاملات المالية من خلال أنظمة النقود الرقمية والتطبيقات المالية الإلكترونية التي تتيح للمستخدمين إجراء المعاملات بسهولة ويسر سواء باستخدام الأجهزة الإلكترونية المحمولة، أو منصات التكنولوجيا الرقمية الحديثة. تكمن مشكلة الدّراسة في كيفية إجراء التعاملات المالية باستخدام النقود الافتراضية بكفاءة وفعالية وأمان وفقًا لضوابط شرعية ومهنية متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، رغم أنّ الأموال الافتراضية لا تعترف بها حاليًا البنوك المركزية والسلطات الحكومية حول العالم، إلا أن التعاملات بها جارية. وتحاول هذه الدّراسة الإجابة عن سؤال رئيس حول إمكانية إرساء ضوابط شرعية للتداول ~~بالنقود~~ بالعملات الافتراضية على نطاق واسع في الأسواق المحلية والعالمية ستعتمد الدِّراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لمناقشة آراء علماء الشريعة، واعتراضاتهم على الإشكالات التي تدور حول استخدام العملات الافتراضية، هذا بالإضافة إلى الجوانب التعاقدية الناشئة من استخدام العملات الافتراضية والضوابط الشرعية اللازمة لتنظيم العلاقة التعاقدية بين الأطراف، والشروط الضرورية للحيلولة دون الوقوع في تعاملات رقمنة مالية بها مخالفات لا تقرها الشريعة الإسلامية مثل: عمليات الاحتيال المالي والخداع والقرصنة المالية، وغسيل الأموال والغرر والربا والمقامرة. تُسهم هذه الدِّراسة في تقديم توصيات عملية بشأن الضوابط الشرعية اللازمة لاستخدام النقود الافتراضية، وهو ما يساعد على إنشاء أنظمة رقمنة مالية قوية وعالية السلامة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تأسيس منصات رقمية وتطبيقات مالية مدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، من خلال استخدام خوارزميات التعلّم الآلي في القطاع المصرفي والمالي، والتي يمكنها تنظيم وإجراء معاملات النقود الافتراضية وفقًا لمبادئ

Manuscript Received Date: 28/08/25 Manuscript Acceptance Date: 07/10/25 Available online: 01/12/25

©The Author(s) (2025). Published by USIM Press on behalf of the Universiti Sains Islam Malaysia. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License(http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non- commercial re- use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact penerbit@usim.edu.my

COPE COMMITTEE ON PUBLICATION ETHICS

وأحكام الشريعة الإسلامية. يتضمن هيكل الدراسة محورين؛ **المحور الأول**؛ يُعرّف بأهمية الرقمنة المالية والضوابط الشرعية اللازمة لاستخداماتها في المعاملات المالية من خلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. **المحور الثاني**: يناقش التكييف الشرعي والقانوني للعملات الافتراضية وجوانب استخداماتها، وحكم التعامل بها على ضوء الضوابط والمعايير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الضوابط الشرعية، الضوابط المهنية، الرقمنة المالية، العملات الافتراضية، التكنولوجيا المالية.

Abstract

This study examines the significance of financial digitization and the benefits of artificial intelligence (AI) technology in developing financial transaction tools through digital currency systems and electronic financial applications. These applications enable users to perform transactions easily and conveniently using portable electronic devices and modern digital technology platforms. The main issue of the study lies in how to perform financial transactions using virtual currency efficiently, effectively and safely in accordance with legal and professional controls compatible with the principles and rules of *Shari'ah* (Islamic law). This is even though virtual currency is not currently being transacted with the support of central banks or any other government authorities around the world, but they would like to transact with it. The study attempts to answer a key question about the possibility of establishing legal controls for trading in virtual currency on a large scale in local and global markets. To answer this main question, the study will rely on the descriptive analytical approach, to discuss the opinions of *Shari'ah* scholars and their objections to the problems that can arise from the use of virtual money, in addition to the contractual aspects arising from the use of virtual currency, the legal controls necessary to regulate the contractual relationship between the two parties, and the necessary prohibited conditions. In financial digitization, transactions that involve violations not permitted by Islamic law, such as financial fraud, deception, financial piracy, money laundering, usury, and gambling. It is expected that this study will contribute to developing practical recommendations regarding the legal controls necessary for the use of virtual currency, which will help create strong and highly secure digital financial systems. One of the most important results expected from this study is the creation of digital platforms and financial applications supported by artificial intelligence technology, and this is done using machine learning algorithms in the banking and financial sector, which can organize and perform virtual financial transactions in accordance with the principles and provisions of *Shari'ah*. The structure of the study includes two sections. The first section addresses the importance of financial digitization and the legal controls necessary for its use in financial transactions through artificial intelligence technology. The second section discusses the legal and legal adaptation of virtual currencies, aspects of their uses, and the ruling on dealing with them, considering *Shari'ah* controls and standards.

Keywords: Sharia controls, professional controls, financial digitization, virtual currencies, financial technology.

المقدمة

نظراً للتقدم السريع الملحوظ في عصرنا، يشهد العالم باستمرار تطورات جديدة، ومنها تطورات في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتم تطبيق الابتكارات الرقمية في العديد من جوانب النظام المالي، وهذا التطور يجب أن يكون محكوما بضوابط الشريعة الإسلامية ومبادئها الحريصة على نفع، البشرية، ومنع الفساد. فإذا اعتبرت العملات الافتراضية وسيلة للتداول الآمن وتوفير المال الحلال، فهي نافعة. وإلا فإن العملات الرقمية محل جدل واسع النطاق حول مشروعيتها وعدم مشروعيتها. وقد انتهى النقاش بين أغلبية فقهاء المسلمين إلى أن تداول العملات الافتراضية غير مشروع. واليوم يتحدث العالم عن التقنيات الحديثة وإصدار العملات المجهولة المصدر والتعامل بها، ويحذر

كثير من علماء المسلمين من التعامل بهذه العملات الحديثة لأنها تعتبر باطلة وغير مسجلة لدى البنوك المركزية أو الجهات الرسمية في الدول حتى تكتسب الشرعية للتعامل والتداول. ولذلك ناقش فقهاء الشريعة الإسلامية الضوابط الشرعية التي تنظم هذه العملات الافتراضية، وجواز التعامل بها، كما أنها من المصالح المشروعة إذا كان لها احتياطي من الذهب ومصدر معروف، مثل العملات المعاصرة المتداولة في العالم. وفي جميع الأحوال ستكتشف الدراسة كل ما يتعلق بالعملات الافتراضية، وتحليل المفاهيم الشرعية الإسلامية، وكل ما يتعلق بمفهوم المال واستخدام النقود في الإسلام، وهل يمكن الاعتماد على النقود الافتراضية كوسيلة للتبادل والاستثمار داخل المجتمع الاسلامي؟

مشكلة الدراسة

في ظل تزايد المعرفة، ظهرت مسألة العملات الافتراضية مجهولة المصدر، وتم إضفاء الشرعية عليها من قبل أشخاص مجهولي المكان والبلد يعملون بصمت خلف الإنترنت لجعل العملات الافتراضية وسيلة للتداول النقدي. وعليه، نشأت مشكلة في تحديد الضوابط القانونية المناسبة لهذا النوع من المعاملات المشفرة. والتحدي الذي يواجه هذه المعضلة هو تحقيق التوافق مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يتطلب فهماً عميقاً لاستخدام العملات الافتراضية الجديدة ومبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بها. وستقدم الدراسة تحليلا مفصلا للأطر القانونية المطبقة في النظم المالية الإسلامية وتطبيقها على العملات الافتراضية، بالإضافة إلى مسائل المعاملات التي ناقشتها الشريعة الإسلامية وحُرّم التعامل بها، مثل الربا المتمثل في (الفوائد الربوية غير المشروعة)، والمعاملات التي يكتنفها الغموض والجهل ولا يجوز التعامل بها، بوصفها معاملات قائمة على الحيل والمضاربة المخالفة للشريعة الإسلامية، والتلاعب بالأسعار، والكسب غير المشروع. تناقش مشكلة الدراسة التحديات التقنية المتعلقة بتطبيق الضوابط الشرعية على العملات الرقمية والتي يترتب عليها آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع. ولتطبيق هذه الضوابط سيقوم الباحث بمراجعة الأدبيات الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية الرقمية والعملات المشابهة، وإجراء دراسة وافية لفهم تطبيق الضوابط الشرعية في الدول ذات المناطق المختلفة والتنوع الثقافي والاجتماعي. وفي ختام الدّراسة سيظهر الجانب الإيجابي في تعزيز الالتزام الشرعي في استخدام العملات الافتراضية وتقديم التوجيه القانوني للأفراد والمؤسسات المهتمة بالمشاركة في هذا النوع من المعاملات.

أسئلة الدراسة

1. ما الضوابط الشرعية المطبقة على الرقمنة المالية؟ وما تطبيقاتها الافتراضية في المعاملات المالية؟
2. ما مفهوم الأحكام الشرعية المتعلقة بالنقود؟ وما حكم تداولها في الإسلام؟ وكيف يمكن تطبيقه على العملات الافتراضية؟
3. ما العملات الافتراضية، وخصائصها وتحدياتها من الناحية الشرعية؟
4. ما المبادئ والقيم الإسلامية التي ينبغي أن تتوافق معها لرقمنة المالية؟

أهداف الدراسة

1. بيان الضوابط الشرعية المطبقة على الرقمنة المالية والعملات الافتراضية.
2. فهم الأحكام الشرعية المتعلقة بالنقود الافتراضية وتداولها في الإسلام، ومعرفة القوانين الضابطة لتطبيقاتها.
3. دراسة حالة العملات الافتراضية وتحليل خصائصها وتحدياتها من منظور أحكام الشريعة الإسلامية.
4. مناقشة المبادئ والقيم الإسلامية التي يمكن أن تضبط استخدام العملات الافتراضية والتعاملات المالية الرقمية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لبيان المعاملات المالية الرقمية من منظور شرعي، ومناقشة آراء فقهاء الشريعة اختياراتهم الفقهية حول العملات الافتراضية.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات تناولت موضوع العملات الرقمية المعاصرة من منظور الفقه الإسلامي، ومن أهمها ما يلي:

دراسة الأفندي Al Afandi(**2025**) قدمت إضاءات رئيسة حول القيم الأخلاقية للتمويل اللامركزي المعتمد على تقنية البلوكشين ومنصات التمويل والإقراض اللامركزية واستخدام الأصول المشفرة، والعملات الرقمية، وناقش الأفندي أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية. ويرى الأفندي أن "هناك مستويات من المخاطر العالية ترتبط بالأصول المشفرة على مختلف أنواعها" مما يستوجب الحذر في التعامل بها في صورتها الحالية، والسعي لبناء بدائل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

دراسة حماد (2024): تعتبر من الدراسات المعاصرة التي تناولت موضوع النقود في التراث الإسلامي من خلال معالجة البيتكوين المعاصر. ومن جملة ما ناقشه حماد في دراسته: "أنَّ سكّ النقود دون إذن الجهات الرسمية عملٌ مرفوض، ويتعرض فاعله للمساءلة القانونية". والسبب هو أن من يسكّ النقود قد يقع فيما هو محظور، كالتزييف أو التزوير، وهو سلوكٌ ترفضه كتب التراث الإسلامي. وبما أنّ الأمانة هي واحدة من محاسن الأخلاق المحمودة في المعاملات التجارية والمالية، فإنّ الباحث يدعم ما ذكره حماد في كراهية الخداع والاحتيال في البيع بسبب النزاعات التي يجلبها بين المجتمع. قال –صلى الله عليه وسلم، "مَنْ غشَّ فليس مِنِي"، (مسلم، 1955).

دراسة آل عبد السلام (2018): تناولت حقيقة العملات الافتراضية، وأحكامها الفقهية من منظور فقهي مقارن، حيث ركَّز على الجوانب الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، كالربا والجهالة، بالإضافة إلى مناقشة تاريخ نشأتها، ووظائفها والفرق بينها وبين النقد الإلكتروني.

دراسة الشيخ المنيع (1984): جاءت بعنوان "الورق النقدي تاريخه، قيمته، حكمه". وذكر فيها "إن الورق النقدي نقد قائم بذاته، وسر قبوله ثقة الناس به كقوة شرائية مطلقة، وحيث إنَّ الورق النقدي له خصائص النقدين الذهب والفضة من أنه ثمن، وبه تقوَّم السلع، والنفوس تطمئن بتموّله وادخاره"

دراسة هيام سامي، والبطاينة (2024): هي دراسة اقتصادية إسلامية استشرافية تناولت الهندسة المالية الإسلامية في ظل النقود المشفّرة. من أهم النقاط التي تناولها الكاتبان الجانب السلبي في العملات الرقمية؛ وذكرا أن: "العملات المشفرة تُسهم في غسل الأموال والتهرب الضريبي والاتجار بالمحرمات ولأنها تُصدر عن طريق برامج حاسوبية، فهي لا تخضع للرقابة، مما يزيد من احتمالية وقوع هذه الجرائم التي يخشاها المجتمع".

دراسة محمود إدريس (2025): تناولت الدور الاستراتيجي للدينار الذهبي الإسلامي في مواجهة هيمنة الدولار الأمريكي وإبراز أهم التحديات والممارسات، كما بينت الأساس الشرعي للنقود الذي يقوم على كونها أداة لتقويم الأشياء، كما أنها وسيط للتَّبَادُل.

دراسة أبو زيد (2018): سعت للإجابة عن السؤال التالي: هل تعترف الشريعة بثمنية العملات الرقمية المشفَّرة؟"، ونقلاً عن المقريزي، قال: "إن العملات أو النقود الوحيدة التي تتخذ ثمناً للمبيعات وقِيَمًا للتجارة هي الذهب والفضة".

دراسة حنان (2025): تناولت العملات الرقمية من منظور شرعي مقارن. وركزت على التحديات التي تُشكلها العملات الرقمية على قوانين مكافحة غسيل الأموال، نظرًا لطبيعتها اللامركزية وصعوبة تتبع حركة الأصول الرقمية عبر الحدود.

تقسيم الدراسة ومحاورها

جاءت هذه الدراسة في محورين أساسين. تناول **المحور الأوّل**: التعريف بالعملات الافتراضية وأهمية الرقمنة المالية والضوابط الشرعية اللازمة لاستخدامها في المعاملات المالية عبر التكنولوجيا. بينما تضمن **المحور الثاني**: التكييف الشرعي والقانوني للعملات الافتراضية وجوانب استخداماتها، وحكم التعامل بها في ضوء الضوابط والمعايير الشرعية.

أوّلاً: المحور الأوّل: التعريف بالعملات الافتراضية وأهمية الرقمنة المالية والضوابط الشرعية اللازمة لاستخدامها في المعاملات المالية عبر التكنولوجيا

المطلب الأول: التعريف بالعملات الافتراضية وأهمية الرقمنة المالية

النقود لغة: جمع نقد وهو خلاف النسيئة، والنقد هو تمييز الدينار والدرهم وإخراج الزيف منهما. (ابن منظور، 2016). نقول النقدين، ويضم الذهب والفضة. (الجصاص، 2010) وتعريف الفقهاء للنقود: هي "وسيط للتبادل بين السلع". (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، د،

ت). تعريف النقود في الاقتصاد: "هي وسيلة للتبادل، ووحدة حساب، ومخزن للقيم والقيمة يتم قبوله في الوفاء بالالتزامات". (أبو العلا، 2023). تُعرّف العُملة الافتراضية تقنيًا بالنقود الافتراضية، ويقصدون بها "عملة رقمية غير مقنّنة أو منظمة، تصدرها جهة غير معروفة تقوم بتطويرها والتحكم بها، ويتم استخدامها وقبولها إلكترونيًا من قبل أعضاء المجتمع الافتراضي". كثير من فقهاء العالم الإسلامي والدول الإسلامية ومجامعها الفقهية يتحفظون ويمتنعون عن التعامل بهذه العملة المجهولة المصدر، وعرفتها الهيئة المصرفية الأروبية على أساس أن هذه العملة الرقمية"تمثيلٌ رقمي ذو قيمة نقدية لا يصدرها البنك المركزي للدولة ولا تعترف بها السلطة الحاكمة في الدولة، فقد تم قبولها وتداولها كشخصية اعتبارية ووسيلة للدفع الإلكتروني". (الخوري،2021). ولهذه الأسباب وغيرها، يحذر أغلب علماء الإسلام من التعامل بالعملات الافتراضية.

تعريف آخر أوردته لطيفة، أوضحت فيه أن العملات الافتراضية "تمثل النقود المعاصرة، وتستخدم تكنولوجيا الند للند دون الاعتماد على بنك مركزي أو سلطة حاكمة شرعية، حيث يتم إصدار هذه العملة عبر الإنترنت بوصفها بديلاً مبتكرًا ومن جهة غير معروفة، وأشارت ~~الكاتبة~~ لطيفة ذاتها إلى "أن العملات الافتراضية تتميز باستقلاليتها وعدم خضوعها لقوانين السلطات المركزية المبنية على الرقابة والسرية المشفرة، كما هو الحال بالنسبة لقوانين البنوك المركزية التي تمثل الدولة الحاكمة". (لطيفة، 2018).

المطلب الثاني: أهمية الرقمنة المالية وجوانبها الإيجابية

تعتبر الرقمنة المالية مهمة في تحويل المعلومات النظرية إلى معلومات في شكل تنسيق رقمي، يعتمد على الضوئيات، يساعد ذلك في تنظيم الملف أو السجل الرقمي بدلاً من طريقة السجلات الورقية المعرضة للتلف، تشمل فوائد الرقمنة تحسين الإنتاج وخفض التكلفة مع الحفاظ على الوصول الدقيق إلى البيانات. ومن أهمية الرقمنة ومزاياها، إلغاء نظام الأرشفة الورقية التقليدي واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني حديث يتميز بالسهولة والملاءمة في طريقة حفظ الوثائق وسهولة الحركة مقارنة بطريقة الأرشفة في الماضي.

والنقود الرقمية: هي "عبارة عن وحدة برمجية غير ملموسة، ذات قيمة مالية ليس لها أي سند قانوني، ويتم استخدامها من قبل الأشخاص المعترفين بها؛ لاستعمالها مكان النقود المعترف بها لتحقيق ما تحققه النقود التي لها سند قانوني شرعي من السلطات الحاكمة" (حسن، 2022).

وإنَّ أهم شيء في التحول الرقمي المالي هو الجودة وسهولة التحكم، حتى عن بُعُد وعبر الإنترنت، كما هو الحال في العديد من البلدان المتقدمة تكنولوجياً. (طوهارية، 2023).

وهذا من التطورات المستجدّة التي تجوز الاستفادة منها، والتي أشار إليها الشرع الإسلامي وأطلق عليها "المصالح المرسلة" لأنها تحقق المنفعة والحماية للمعلومات المهمة، وتمنع الوقوع في المفسدة." وسميت بالمصلحة: لأنها هي المنفعة وزنًا ومعنى، والمرسلة؛ لإرسالها وإطلاقها على دليل خاص يقيد تلك المصلحة ويشهد لها بالاعتبار أو الإهدار"، (الحارثي، 2018) "قال ابن عاشور: و ما تنقدح به العقول من استنتاجات ومخترعات فهو داخل في قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾. (العلق، 5) (ابن عاشور، 2000). والنقود أوالمال

كآلية لتدبير الحياة حقٌّ يكتسبه المسلم، وله وسائله المشروعة. يقول ابن كثير: " إِنَّمَا سُمِّيَ الدِّينَارُ لِأَنَّهُ دِينٌ وَنَارٌ. وَقَالَ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ فَهُوَ دِينُهُ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ فَلَهُ النَّارُ". (ابن كثير، 1999).

المطلب الثالث: الضوابط الشرعية اللَّازمة لاستخدام العملات الافتراضية في المعاملات المالية عبر التكنولوجيا

عندما يتعامل الناس مع المال، فإنهم يعتادون على تفضيل المال الشرعي والمقبول من قبل الدولة ذات السيادة ومجتمعها، وهذا الوصف غير موجود في العملات الافتراضية لعدم شرعيتها ورفض الناس التعامل بها، مما جعلها تخسر مفهوم الثروة التي يحرص عليها الإنسان ويدَّخِرها لينتفع بها في أوقات الشدّة. "وإصدار النقود في الإسلام وظيفة سيادية تقوم بها الدولة، حيث تقوم بإيداع أرصدة من احتياطياتها من الذهب لدى البنك المركزي للدولة وتقيدها بالضوابط الشرعية للالتزام بها". (العرياني، 2021). ومن أهم هذه الضوابط ما يلي.

الضابط الأول: توحيد سلطة إصدار النقود مسؤولية الدولة

تقوم سياسات الدول الراشد على مراعاة مصالح العباد والبلاد ومن ذلك دعم كل ما من شأنه النهوض بالاقتصاد، وتؤمّن الدولة الأموال وتحرسها بمساعدة خبراء متخصصين في عالم السوق والمال. وإن حق سك النقود وإصدارها حق من حقوق الإمام، وفي تاريخ الإسلام لم يأذن أحد غير الإمام الحاكم في سك النقود وإصدارها، وأقوال الفقهاء تؤكد هذا المعنى. (العرياني، 2021).جاء ذلك في كتاب الحاوي للفتاوى- للسيوطي:" يكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة لأنه من شأن الإمام ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد". (السيوطي، 2000). ولتأكيد سلطان الدولة، وخوفاً من التعامل بالجهالة أو الخديعة، لا يجوز للرعية سك النقود أو التعامل بها إلا بإذن الإمام، ويؤكد ذلك الرافعي في كتابه، الشرح الكبير: "ويكره للرعية ضرب الدراهم وإن كانت خالصة فإنه من شأن الامام". (الرافعي، 2011).

الضابط الثاني: تحقيق الاستقرار النسبي وتثبيت قيمة المال

وهذا الضابط يساهم في "استقرار قيمة العملة، حيث إنَّ الاضطراب في قيمة النقود يفقدها قدرتها على أن تكون مقياساً لقيمة السلع والخدمات، ومخزناً للثروة"(العرياني، 2021).

الضابط الثالث: منع استخدام الإصدار النقدي كمصدر للتمويل وتحصيل الأرباح

ويدل سياق الضابط الثالث على تحريم استعمال المال الصادر من جهة مجهولة بوصفه مصدرًا للتمويل وتحصيل الأرباح إلا بإذن الإمام، وقال أحمد: "لايصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأنه إذا أذن للناس ركبوا العظائم. وقال غيره كذلك، لما فيه من الافتيات عليه." (الحجاوي، 960هـ). ورد في أحد فصول كتاب مجموع الفتاوى: سؤال للشيخ ابن تيمية عن الفلوس تشترى نقداً بشيء معلوم ، قال فيها: "ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوسًا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم، من غير ظلم لهم. ولا يتَّجِر ذو السلطان في الفلوس أصلاً؛ بأن يشتري نحاسا فيضربه فيتّجر فيه ولا بأن يُحرِّم عليهم الفلوس التي بأيديهم ويضرب لهم غيرها؛ بل يضرب ما يضرب بقيمته من غير ربحٍ فيه؛ للمصلحة العامة ويعطي أجرة الصناع من بيت المال. فإنّ التجارة فيها باب عظيم من أبواب ظلم

الناس وأكل أموالهم بالباطل؛ فإنه إذا حرَّم المعاملة بها حتى صارت عرضا وضرب لهم فلوسًا أخرى: أفسد ما عندهم من الأموال بنقص أسعارها فيظلم فيها وظلمهم فيها بصرفها بأغلى سعرها"(ابن تيمية، 2004). وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم، "أنه نهى عَنْ كَسْرِ سِكَّةِ الْمُسْلِمِينَ الْجَائِزَةِ بَيْنَهُمْ إلا من بأس،" (ابن ماجه، 2009) وأراد بكلمة (إلا من بأس، أي إلا من أمر يقتضى كسرها كرداءتها أو شك في صحة نقدها"، (بن أبي شيبة، 1989). وقال: "الكيمياء غش، وهي تشبيه المصنوع من ذهب أو فضة بالمخلوق، باطلة في العقل، محرمة بلا نزاع بين علماء المسلمين"(العرياني، 2021)، لحديث "من غشنا فليس منا". (مسلم، 2010) "ويقترن بها كثيرًا الكيمياء التي هي من السحر، ومن طلب زيادة المال بما حرمه الله، عوقب بنقيض قصده، كالمرابي، وهي أشد تحريمًا منه". (العاصمي، 1977).

هل تتطابق الضوابط الشرعية على العملات الافتراضية؟

ذكرت أسماء العرياني: إن الضوابط الثلاثة المذكورة لم تحقق التوافق مع العملات الافتراضية للأسباب التالية:

أولاً: مصدر العملات الافتراضية غير معروف، لذا فهي تلقائياً تفتقر إلى الشرعية، فهي تشبه المعاملات القائمة على الجهالة والخداع، والغش، والحيل، ولا يمكن أن تكون نموذجاً للمعاملات الصحيحة في ظل وجود البنك المركزي في البلاد.

ثانياً: تواجه العملات الافتراضية صعوبات في التحكم بأسعارها.

ثالثاً: للعملات الافتراضية وظيفة المضاربة والاسترباح، وخالية من الوظيفة النقدية المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، وهذا يندرج ضمن مشكلة غسيل الأموال التي تضر بالاقتصاد والمجتمع. باختصار، العملات الافتراضية عبارة عن سلعة إلكترونية مجهولة المصدر قائمة على المقامرة، مع عدم وجود ضمانة لبقاء قيمتها. وعند التعامل مع العملات الافتراضية يجب الأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار والمخاطر الأمنية وتوافر تقنيات التشفير، وهي أمور لا تمنع حدوث المخاطر، لأنها معرضة للتطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية.

المطلب الرابع: الحكم الشرعي في التعامل بالنقود الافتراضية

قبل الشروع في مناقشة رأي الشريعة الإسلامية في حكم التعامل بالعملات الافتراضية، يلقي الباحث نظرة عميقة حول العملة الرقمية المشفرة وحكم التعامل بها وفقاً لآراء الفقهاء القدماء والمعاصرين على النحو التالي:

الرأي الأول: حرمة التعامل بالنقود الافتراضية

صدرت فتوى من أمانة الفتوى بدار الإفتاء المصرية عام 2017، أكدت فيها أن التداول بالعملات الافتراضية، والتعامل من خلالها في الشراء والبيع والإجارة وغيرها، محرّم شرعا. (علام، 2017)، وحُرِّمت لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد ومخاطر عالية على الأفراد والدولة، فالمبدأ الشرعي يقول: "لا ضرر ولا ضرار". (ابن رشد، 1988)

وفي العام 2021، قال الشيخ عبد الله االمنيع، عضو هيئة كبار العلماء في السعودية، في لقاء تلفزيوني: "أنّ العملات الرقمية محرّمة شرعًا، وشبّهَها بالمقامرة، معتبرًا أنها من أكل أموال الناس بالباطل، وقال أنّها "لا تملك معنى الثمنية". (المنيع،2021) قال الشيخ

الغرياني مفتي الديار الليبية في حكم التعامل بالعملات الرقمية الافتراضية "أنّ الشريعة لم تعيّن شيئا ليكون عملة دون غيره، بل جعلت مرجع ذلك إلى ما تعارف الناس عليه وشاع استعماله بينهم"، (الغرياني، 2023)، واعتمد على قول الإمام مالك في الفلوس: "لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة". (مالك، 2014)، وأشار إلى أن العِلّة هو جريان الربا فيها.

وقال ابن تيمية: "وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبعي ولا شرعى بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح؛ وذلك لأنه فى الأصل لا يتعلق المقصود به بل الغرض أن يكون معيارا لما يتعاملون به والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل" (ابن تيمية، د،ت)، ويمضي فيقول، "ولهذا كانت أثمانًا؛ بخلاف سائر الأموال والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت". (الغرياني، 2023). يقول الشيخ الغرياني حفظه الله "وقد اشترط بعض الفقهاء لجواز جعل الشيء عملة تكون ثمنا للأشياء وتقوّم بها المتلفات أن يكون بإذن الدولة، قال الإمام أحمد بن حنبل: "لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم، قال القاضي في الأحكام السلطانية: فقد منع من الضرب بغير إذن السلطان لما فيه من الافتيات عليه". (بن مفرج، 2003). ومنذ القديم اختلف الناس في الدينار والدرهم، فمنهم من يعزوها إلى عادات الناس واجتهادهم، ومنهم من يتحكم فيها وفق الشرع ولأنها معيار لما يتعاملون به، قال شيخ الإسلام: "وأما الدرهم والدينار فقد عرفت تنازع الناس فيه واضطرابهم". (ابن تيمية، د،ت). "والمتفق عليه ضرب النقود يكون في دار الضرب بإذن السلطان". (الماوردي، 2008).

الرأي الثاني: جواز التعامل بالنقود الافتراضية

ومن الذين قالوا بجوازها، عبدالله العقيل، حيث أشار في دليله على جواز النقود الافتراضية إلى أن "البتكوين تقوم بوظائف النقود"، كما أشار في سياق حديثه إلى جواز تعدين العملات الإلكترونية والمشاركة فيها، (العقيل، د.ت).

ومن الذين أجازوا التعامل بالعملات الافتراضية أيضًا منتهى صالح عبد العزيز أبو عين، حيث قالت: "لا توجد نصوص شرعية واضحة تحدد شكل النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي، وبالتالي يمكن استخدام العملات الافتراضية بشكل شرعي للتعبير عن القيمة النقدية، مما يجعلها نقوداً لها قيمة ويجوز الانتفاع بها في حد ذاتها". (أبو عين، 2019)

وفي الفقرة التالية يلخص الباحث ما أورده "الكاتب غسان محمد الشيخ، في ورقته التي تناول فيها آراء القائلين بجواز التعامل بالعملات الافتراضية ودليلهم والرد عليها في ثلاثة آراء على النحو التالي:

أ– الرأي الأول: استنادهم إلى القاعدة الفقهية "أنّ الأصل في الأشياء الإباحة" (ابن نجيم، 1999).

– والرد عن هذه القاعدة، أنها صحيحة في حال لم يكن هناك محظور شرعي مقابلها، كالغرر الفاحش، والجهالة التي لا يمكن أن تقرها الشريعة الإسلامية، وفي مثل هذا الالتزام بالتحريم، "لأنّ الحظر طارئ على القاعدة فيكون متأخرًا". (الغيتابي، 2008).

ب– الرأي الثاني: البيتكوين أو العملات الافتراضية هي أموال لها قيمتها الشرعية؛ بحكم ما آلت عليه في الواقع، من أنه يتملك بها غيرها من العملات والسلع والخدمات. (غسان، 2019)

– أما للرد على الدليل الثاني فهناك أمران:

أولاً: حتى لو سلمنا بأن قيمة البيتكوين ثابتة من حيث المظهر، فإننا لا نستطيع أن نقبل ذلك من حيث الواقع والحقيقة؛ لأن الأشخاص الذين تعاملوا بالبيتكوين كانوا مخدوعين ولم يدركوا خطورة المصدر المجهول وإمكانية التحكم في إنتاج هذه الأموال الافتراضية، وهذا سبب كافٍ لتجريد النقود الافتراضية من طبيعتها المالية والنقدية. (غسان، 2019)

ثانيًا: وحتى لو افترضنا جدلا أن النقود الافتراضية هي أموال ذات قيمة شرعية، فإننا لا نزال نعاني من الجهل بالمصدر الذي يجعل التعامل بالأموال الافتراضية غير جائز شرعًا، نظرا لما يحيط بها من الغرر والمخاطرة.

ج– الرأي الثالث: تعمل عملة البيتكوين كنقود حقيقية على الرغم من عدم إصدارها من قبل هيئة حكومية شرعية، ولا يوجد حد اقتصادي أو شرعي للنقود يمنع من ذلك.

– ورداً على هذا الدليل، فإن البيتكوين تؤدي وظائف النقود الافتراضية، لكن الجهالة المصدر وإصراره على عدم الكشف عن نفسه وتعديه على وظائف البنك المركزي للبلاد، يجعل التعامل بالعملات الافتراضية محرماً حتى وإن كانت تؤدي وظائف النقود الشرعية. (غسان، 2019)

المطلب الخامس: العملات المشفرة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

لقد جذبت النقود المشفرة مجالات متقدمة تكنولوجيًا وزاد اهتمام العالم التقني والمالي بها، وسوف يوضح الباحث ذلك في النقاط التالية:

أ– العملات المشفرة

العملات المشفرة هي نظام دفع رقمي لا يعتمد على البنوك للتحقق من المعاملات، "وتبقى في تلك الحلقة من المعاملات دون تحويلها لحاجة المتعاملين"(السُنية، 2022). "وتتميز العملات المشفرة بعدم وجود دعم مادي يتمثل في العملات المعدنية أو الأوراق النقدية أو البطاقات المصرفية المعمول بها." (عساف، 2019)." العملات المشفرة أيضا غير قابلة للتحويل Non-Convertible وتستخدم على نطاق محدود، ولا يمكن تبادلها أو مقارنتها بالعملات الشرعية التي تصدرها البنوك المركزية التي تخضع لإشراف الدولة الحاكمة وإدارتها". وتعتبر العملات المشفرة عملات رقمية تعتمد على تقنية البلوكشين (Blockchain) لتأمين المعاملات وإصدار العملات الجديدة، وتستخدم في "تقنيات تشفير آمنة لا يمكن اختراقها أو التلاعب بها". أشهر العملات المشفرة هي بيتكوين (Bitcoin) وإيثيريوم (Ethereum) وريبل (Ripple) وغيرها، وتستخدم للتداول والاستثمار وكذلك لأغراض أخرى، و مع تزايد اهتمام الجميع بالعملات الرقمية المشفرة، فقد أثارت فضول الكثيرين، والسبب هو تقنيتها العالية وطبيعتها اللامركزية والتحديات المتعلقة بالأمن

والترتيب والتنظيم. كل هذا وأكثر جعل الناس يخافون من التبادل والتعامل بالأموال الافتراضية وتداولها. يقول أبو زيد: "إن الفقهاء والاقتصاديين الإسلاميين الأوائل، مثل المقريزي، كان لهم رأي آخر، حيث كانوا يعتقدون أن التعامل بالعملات النحاسية التي لا قيمة لها هو سبب الانحدار الاقتصادي وما يترتب عليه من ارتفاع الأسعار والتضخم والكساد، وعليه فإن النقود التي هي ثمن المبيعات وقيمة الأعمال إنما هي الذهب والفضة لا غيرهما". (أبو زيد، 2018). وأما العملات الورقية التي يتعامل بها الناس الآن فإنها جائزة التداول والتعامل بها ما دامت قيمتها الشرائية قوية، "وتصدر عن جهات رسمية مخولة قانوناً بإصدارها، وقيمتها الثمنية مضمونة ومعروفة، وهي تشبه العملات المصنوعة من المعادن النفيسة كالذهب والفضة."(أبو زيد، 2018). ويرى الباحث أنها من المستجدات التي تأتي مع تطور الزمان، واتفق الفقهاء على أن نفعها أعظم من ضررها ما دامت من كسب حلال.

ب– الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا العملات الرقمية

يعد الذكاء الاصطناعي أحد أهم العلوم الجديدة في عصرنا، وهو العلم الذي علمه الله للإنسان "ليكرمه ويشرّفه على سائر المخلوقات، وإنها القدرة التي امتاز بها أبونا آدم على الملائكة" (ابن كثير، 1999)، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، (البقرة،31)، قال: "علمه اسم كل شيء" (الطبري،1967). وتحدث القرآن الكريم أيضا عن تكريم الإنسان في قول الله تعالى: ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، (العلق، 4–5). والذكاء الاصطناعي هو أحد العلوم التي علمها الله للإنسان وهو من أهم التقنيات في عصرنا الحالي، وعلى الرغم من الاختلاف بين العملات الرقمية والذكاء الاصطناعي إلا أن النقود يمكن أن تتطور من خلال التكنولوجيا المالية، وفي الوقت نفسه يمكنها التنبؤ بقيمة الأسعار وتحسين أداء الاستثمار وتطوير العقود المالية الذكية. وتوجد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العديد من الصناعات المتنوعة مثل التسويق الرقمي والرعاية الصحية والقيادة الذاتية، ولأنه يؤدي مهام تتطلب تفكيرًا إبداعيًا مشابهًا للتفكير البشري مع الفارق، فيمكن القيام بذلك من خلال التطبيقات الذكية.

وعن الجانب الإيجابي لتقنية البلوك تشين والعملات المشفرة، يقول بشير: "إنها تمكّن الأفراد الذين يفتقرون إلى القدرة على الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية من المشاركة في الاقتصاد الرقمي، وتوفر بدائل للأنظمة المصرفية التقليدية. وتُعتبر هذه التقنيات بمثابة حلول لتعزيز سرعة المعاملات، والتخفيف من حدة المشكلات المتعلقة بالعملات الوطنية الضعيفة، وتحسين القدرة على الوصول إلى النظام المالي، وخاصة في البلدان النامية". (Bashir, 2024).

ج– التكامل بين العملات الرقمية والذكاء الاصطناعي

هناك العديد من البرامج والآليات والروبوتات التي تجمع بين العملات الرقمية وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتدعم بعضها البعض، وتشكل جميعها ديناميكية ونشاط وسرعة التعاملات في الأسواق، وفي نفس الوقت تقلّل من الأخطاء البشرية، ويمكنها تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية المتمثلة في تحليل البيانات، والقدرة على التنبؤ بالأرباح والخسائر باستخدام البيانات التاريخية، والتنبيه إلى المخاطر

قبل حدوثها بناءً على البيانات وتقليل الخسائر المحتملة عند الاستثمار والتداول عبر الإنترنت. وصدق الله حين قال: ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، (الأنعام، 67).

والآية تشير في قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، إلى المعلومات العلمية المذكورة في القرآن الكريم والتي سيتم اكتشافها مع مرور الزمن وتطوره، قال ابن عباس: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيم﴾، (يوسف، 76)، قال: "يكون هذا أعلم من هذا، وهذا أعلم من هذا، والله فوق كل عالم". (الطبري، د. ت)

ثانيًا: المحور الثاني: التكييف الشرعي والقانوني للعملات الافتراضية وجوانب استخداماتها، وحكم التعامل بها في ضوء الضوابط والمعايير الشرعية. ويضم أربعة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: التكييف القانوني للعملات الافتراضية

سيتناول هذا المطلب التكييف القانوني لطبيعة النقود الرقمية التي لا تخضع لقانون الدولة التي تصدرها أو لقانون البنك المركزي في الدولة، فلهذه الأسباب وغيرها لا يمكن التعامل بالنقود الرقمية مجهولة المصدر، ولا تستطيع الدول التعامل بها في كل الأسواق، فمصيرها هو مصير النقود المزورة. وعلى الرغم من رفض الدول الإسلامية التعامل بالنقود الرقمية، إلا أن بعض الدول الغربية مثل ألمانيا، وأمريكا، والصين، واليابان تسمح بالتعامل بها بوصفها معاملة جديدة من المعاملات المنتشرة عبر الإنترنت. فالدولة الألمانية على سبيل المثال بعد اعترافها بالتعامل بهذه العملة فرضت ضرائب على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالنقود الرقمية، مع إعفاء المعاملات الفردية من هذه الضريبة. وفي ولاية تكساس الأمريكية اعتبر القضاء الأميركي عملة البتكوين نوعاً من النقود وإمكانية إخضاعها للتنظيم القانوني، ولم يعدّوها عملة رسمية للدولة، بل اخترعوا لها أول ماكينة صرف لتبادل العملات سواء شراء أو بيع بالدولار الأمريكي. وفي كندا أيضاً تم إنشاء ماكينة صرف آلي لتداول النقود الرقمية. وهكذا فرضت النقود الرقمية نفسها في الأسواق المالية حتى أُنشأت لها أسواق وبورصات لتداولها ومن أهمها: بورصة بي تي سي الصينية التي تعد أكبر بورصة للنقود الرقمية في العالم، بالإضافة إلى وجود مواقع إلكترونية تروج للتعامل بها وتداولها. (عفيفي، 2022). أما الموقف الدولي فقد منع التعامل بالنقود الرقمية واعتبر العالم التعامل بها مخالفا للقوانين الدولية، وحذرت بعض الدول مواطنيها من التعامل بالنقود الرقمية، نظرًا لغياب جانب الرقابة عليها من قبل البنوك المركزية في الدولة والجهات الرسمية في دول العالم. (عفيفي، 2022).

المطلب الثاني: الجوانب التي تستخدم فيها العملات الرقمية

تستخدم العملات الافتراضية الرقمية في المعاملات التجارية المباشرة وعمليات الدفع والتسوية الإلكترونية، وفي عمليات تحويل الأموال ونقلها بين الأشخاص باستخدام العملات الرقمية وبطريقة سريعة ودون الحاجة إلى وسيط وبأقل تكلفة وجهد، ولا تعترف العملات الرقمية بالحدود الجغرافية أو القوانين الوطنية للدول ذات السيادة أو البنوك المركزية، حيث يتم استخدامها عبر الإنترنت ولا تخضع لقوانين داخلية أو خارجية، مما جعلها محل شك وريبة وخوف من الانفتاح فيها والتعامل معها.

وكما يقول الخبراء فإن "العملات الرقمية تعتمد على الشبكة الدولية للمعلومات، لذا فهي ليست مركزية ولا تخضع لأي جهة فهي منظمة ذات موقع غامض تعمل بنظام "الند للند-Peer to Peer "، وهو نظام يسمح للجميع بالمشاركة في كل الجوانب المتعلقة بالعملة، على عكس العملات الورقية التقليدية التي تخضع دائماً لسيطرة البنوك المركزية التي تصدرها وتحدد أسعارها". (https://www.etoro.com). كل من يتاجر بالعملة الافتراضية أو يتداولها "أن يكون لديه المحفظة الإلكترونية المعروفة [E-wallet]، وهي بمثابة حساب بنكي لحفظ العملات الرقمية من أجل استقبال الأموال وتحويلها، وأن تحتوي المحفظة على مفتاحين:

1- المفتاح العام: وهو عبارة عن مجموعة من الأرقام والحروف، تستخدم في حالة استقبال العملات حيث يعطي صاحب المحفظة المفتاح العام للشخص الذي يريد إرسال الأموال إليه عبر محفظته الإلكترونية، ويقوم المرسل بإدخال المفتاح العام وإرسال المبلغ المطلوب. (غربا، 2021).

2- المفتاح الخاص: وهو بمثابة كلمة مرور تسمح لصاحبها بالدخول إلى الحساب البنكي، وبإدخال لكلمة المرور (password)، يستطيع الشخص المتلقي للمال سحبه والتصرف فيه كما يشاء، لذلك يحتفظ بكلمة المرور حتى لا يتم اختراقها وسرقة الأموال المحفوظة في الحساب الافتراضي من خلالها". (غربا، 2021).

المطلب الثالث: مدى تحقق صفة النقدية في العملات الافتراضية

كان الناس في الماضي يتعاملون ببيع المقايضة، ويسمى في الفقه الإسلامي "بيع سلعة بسلعة، أو بيع العين بالعين".(الكاساني، د.ت)، فكانوا يتعاملون أيضا بالدنانير الذهبية والدراهم الفضية، في الوقت الحاضر، يشعر الناس بالراحة في التعامل مع العملة الورقية الصادرة عن جهة معروفة مثل البنك المركزي أو دولة ذات سيادة. ثم في السنوات الأخيرة، أرادت مجموعة مجهولة من الأشخاص اختراع فكرة التعامل بالعملات الافتراضية، مما جعل الناس يتساءلون عن شرعيتها من عدمها. (العلي، 2022). "ومن المعروف لدى الاقتصاديين أن هناك ثلاثة شروط إذا توفرت في النقود الرقمية سميت عملة شرعية:

الشرط الأول: أن تكون النقود وسيلة مقبولة للتبادل فيقبل البائع أخذها مقابل سلعته.

الشرط الثاني: أن تكون النقود مقياساً يمكن من خلاله تحديد قيمة السلع.

الشرط الثالث: أن تكون النقود مخزناً للثروة .أما العملات الرقمية المزعومة فليست شيئاً مادياً كالذهب، ولا تحظى بموافقة حكومية كالأوراق النقدية التي تتعامل بها الدول وتصدرها عبر بنوكها المركزية وتعترف بها الدول ذات السيادة. حيث إنَّ العملات الافتراضية لا تعترف بها البنوك المركزية وقد ألغى مخترعوها التعامل من خلال البنوك كونها وسيطًا بين البائع والمشتري، ويديرها مستخدموها إدارة تحقق مبدأ الند للند- Peer to Peer. ويعتقد مخترعو العملات الافتراضية أنها تتميز بالخصوصية وسهولة الاستخدام، ويعتبرها منتجوها وتجَّارها مصدر فخر لشعوب الأرض الذين ينتجون عملتهم الخاصة بهم." (المنجد، 2017).

المطلب الرابع: وظائف النقود وسلطة إصدارها

أ– وظائف النقود: مقياس للقيمة ووحدة حسابية، فالنقود تعمل بصفتها مقياسًا للقيم الاقتصادية للسلع والخدمات، وهذا يتطلب أن تكون النقود مستقرة نسبيا في القوة الشرائية حتى تقوم بدورها في قياس القيم الاقتصادية. (العلي، 2022). قال ابن قيم الجوزية: "الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي به يُعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدودًا مضبوطًا لا يرتفع ولا ينخفض؛ إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة."(ابن قيم الجوزية، 1991).

ب– سلطة إصدار النقود: ويتفق القانون مع الفقه الإسلامي في أن السلطة الوحيدة المخولة بإصدار النقود أو سكها أو تغييرها عند الضرورة هي الدولة وفقًا للقوانين المعتمدة لديها والخاصة بهذا الأمر. (حماد، 2024)، ويقوم البنك المركزي بذلك تحت غطاء كافٍ من السندات الحكومية بالإضافة إلى الأوراق التجارية، ورصيد من الذهب إلى إجمالي العملات الدولية. (العلي، 2022).

ج– رأي فقهاء الشريعة الإسلامية في إصدار وسك النقود:

إنَّ الهدف من سك النقود في التاريخ الإسلامي هو الحفاظ على النقود ومعرفة مقدار الدرهم والدينار الشرعيين، لأن الدينار والدرهم يختلفان في ضربهما من حيث الكمية والأوزان، فالدينار مصنوع من الذهب والدرهم مصنوع من الفضة. "رأى عبد الملك اتّخاذ السّكّة لصيانة النّقدين الجاريين في معاملة المسلمين من الغشّ عيّن مقدارها على هذا الّذي استقرّ لعهد عمر –رضي الله عنه–، واتّخذ فيه كلمات لا صورا، لأنّ العرب كان الكلام والبلاغة أقرب مناحيهم وأظهرها". (ابن خلدون،1981)،"مع أنّ الشّرع الإسلامي ينهى عن الصّور".(مسلم، 1955)، أورد البلاذُري في كتابه فتح البلدان"حيث يقول رأيت الدنانير والدراهم قبل أن ينقشها عبد الملك ممسوحة وهي وزن الدنانير الَّتِي ضربها عبد الملك" (البلاذُري، 1988). وأول من ضرب الدنانير والدراهم هو أبونا آدم عليه السلام، ضرب وقال: "لا تصلح المعيشة إلا بهما". (ابن أبي الدنيا، 1993). وفي العصر الإسلامي كان أول من سك النقود العربية وقام بضربها: "وهو عبد الملك بن مروان، أمر بضرب الدراهم سنة ست وسبعين، ثم أمر بضرب الدنانير، وقبل ذلك كان العجم يضربون الدراهم والدنانير". (الدينوري، 1960). ويرى سحنون: "إذا كانت السّكة مختلفة كانت الأغراض مختلفة، فلا يتأتى الجمع في واحد لاختلاف الأغراض، فوجب فسخ الجميع". (الخرشي، د.ت). ولحماية النقود من الغش والخداع يقول النفراوي في وجه الفرق بين الدرهم والسلع المعروضة:" أن يكون المأخوذ والمدفوع من النقود مسكوكين، وأن يجري التعامل بالمدفوع والمأخوذ ولو لم تتَّحِد السّكة، ويكونا في التداول واحداً، حيث يكون المأخوذ من الفضة متداولاً بنصف درهم مقدماً ومقابله من عين، وما معها". (النفراوي، 1995).

ويرى–حماد: "أن التراث العلمي الإسلامي تناول الجرائم المتعلقة بالتزوير والتزييف وسك النقود دون إذن الجهات الرسمية، وهو عمل مرفوض ويخضع مرتكبه للمساءلة القانونية، وهناك محاولات تزوير كثيرة حدثت في التاريخ الإسلامي وأدانت الجهات الرسمية وقتها مرتكبيها". (حماد، 2024).

الدول التي وافقت على تداول العملات الرقمية وتطبيقها

يقول العديد من الخبراء إن معظم الدول لديها مواقف مختلفة تجاه العملات الرقمية أو المشفرة. بعضها يسمح بتداولها ويستخدمها كعملة قانونية، بينما تعمل دول أخرى على تطوير عملاتها الوطنية الخاصة، بينما حظرت دول أخرى تداولها أو استخدامها.

يقول سناجلة (2025)، وفقًا لعدد من المواقع والمنصات الإلكترونية، إنَّ من بين الدول التي طبّقت وأقرّت استخدام العملات الرقمية السلفادور وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويضيف أن هاتين الدولتين اعتمدتا بيتكوين كعملة قانونية، بينما أطلقت دول جزر البهاما وجامايكا ونيجيريا عملاتها الرقمية الخاصة لبنوكها المركزية، بينما تتجه دول مثل باكستان نحو إطلاق مشاريع تجريبية، بينما حظر العراق تداول العملات الرقمية. (سناجلة، 2025).

الدول التي أظهرت تعاونًا بشأن العملات الرقمية كعملة قانونية

– السلفادور: في عام 2021، أقرّ المجلس التشريعي السلفادوري مشروع قانون يجعل البيتكوين وسيلةً قانونيةً للتبادل.

– جمهورية أفريقيا الوسطى: اعترفت أيضًا بالبيتكوين كعملة قانونية في عام 2022.

– الإمارات العربية: يشير سناجلة، (2025) إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحديدًا دبي، أصبحت مركزًا عالميًا للعملات الرقمية. فقد سنّت الإمارة قانونًا بارزًا يُنظّم تداول العملات الرقمية، وأنشأت مناطق داعمة، أبرزها مركز دبي للسلع المتعددة. وتتميز هذه القوانين بمرونة التعامل مع العملات الرقمية، لدرجة أن بعض الإماراتيين يمتلكون 30% من العملات الرقمية، مما يُظهر مرونةً في استخدامها.

– سويسرا: دولة تدعم العملات المشفرة وتشتهر بجذبها للأموال العالمية، وخاصة مدينة تسوغ، المعروفة بعملاتها المشفرة وإطارها التنظيمي الواضح. كما تتبنى سويسرا سياسات ضريبية مرنة ومناسبة تشجع مستثمريها، مما يعزز مكانتها كوجهة رائدة لمشاريع البلوك تشين العالمية. دول أخرى، ذكرها الباحث بإيجاز، تدعم العملات المشفرة وتوفر بيئة مواتية لها. من أبرز هذه الدول هونغ كونغ، التي تمتلك بورصاتها وشركاتها الخاصة بالأصول الرقمية. كما توفر كندا بيئة جاذبة لنمو وتطور سوق العملات المشفرة. وللولايات المتحدة أيضًا تشريعات داعمة تُهيئ بيئة للابتكار. ومن أبرز الدول الداعمة للعملات الرقمية جزر كايمان وأستراليا والبرتغال ومالطا، حيث تقدم بنوكها خدمات العملات الرقمية وتسعى في تطبيقها.

– ماليزيا: فيما يتعلق بالشائعات حول تعاونها مع العملات الرقمية، ذكرت مجلة الأسواق المالية (2022)، "أنّ ماليزيا حاولت في السابق التعاون مع بنك التسويات الدولية ودول أخرى، مثل أستراليا وسنغافورة وجنوب إفريقيا، لاختبار استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية من خلال منصة مشتركة في مشروع يسمى". (Project Dunbar)، ومع ذلك، سارعت ماليزيا إلى نفي التعاون المزعوم، حيث صرّح وزير المالية الماليزي شاهار عبد الله قائلاً: "لا نية لماليزيا للاعتراف بالعملات الرقمية المشفرة أو التعامل معها كعملة قانونية". وأضاف: "جميع العملات المشفرة، مثل بيتكوين ومثيلاتها، غير مناسبة للاستخدام كأداة دفع نظرًا لقيود تشمل تقلب الأسعار

والتعرض للتهديدات السيبرانية". وجاءت تعليقات وزير المالية الماليزي آنذاك ردًا على دعوات من شخصيات حكومية بارزة لتقنين العملات المشفرة كوسيلة لتعزيز مشاركة الشباب الماليزي في مجال العملات المشفرة". (شاهار، 2022).

الدول الإسلامية التي رفضت العملات الرقمية وحرَّمتها

– المملكة العربية السعودية: ترى هيئة كبار العلماء في السعودية أن العملات الرقمية تفتقر إلى أساس شرعي لارتباطها بالمخاطر، وعدم قبولها كعملة قانونية، وإمكانية استخدامها كوسيلة للمعاملات المالية غير المشروعة، وتعارضها مع المصلحة العامة. ويتمثل الموقف الرسمي للدولة السعودية في تحريم التعامل بها وتحذير المجتمع من استخدامها. (الشريف، 2020).

– جمهورية مصر العربية: ترى أمانة الفتوى بدار الإفتاء المصرية أنَّ التعامل بهذه العملات الرقمية أو المشفرة وإجراء عمليات البيع والشراء والتأجير وغيرها من المعاملات من خلالها محرمٌ شرعاً. (علّام،2017).

– أشار إبراهيم (2022) إلى بعض الدول الإسلامية التي حظرت استخدام العملات الرقمية والمشفرة نظرًا لمخاطرها. ومن أمثلة هذه الدول الجزائر: "حظرت الدولة الجزائرية استخدام العملات الرقمية بقرار حكومي". وبالمثل، حظر البنك المركزي الأردني، نيابةً عن المملكة وشعبها، استخدام العملات الرقمية والمشفرة، لكنه لم يحظر على الأفراد استخدامها والتعامل بها. وتباين موقف الإمارات العربية المتحدة من استخدام العملات الرقمية، بين الإباحة والتحذير. (إبراهيم، 2022)

– قطر: حظر الفقهاء في دولة قطر تداول العملات الرقمية أو المشفرة. ويعود سبب هذا الحظر إلى المخاطر الاقتصادية والفنية والقانونية التي تنطوي عليها هذه العملات، مما دفعهم إلى حظرها حرصًا على المصلحة العامة". (منير أحمد، وآخرون. 2018). لا يقتصر تحريم التداول على الدول الإسلامية التي ذكرها الباحث سابقًا، بل تحظر دول أخرى عديدة استخدام العملات الرقمية أو المشفرة نظرًا للغموض والمخاطر المرتبطة بها. ومن هذه الدول بنغلاديش والعراق والمغرب وفيتنام، وحتى الصين، وجميعها تمنع التداول.

هل هناك بنوك إسلامية تتعامل بالرموز الرقمية أو العقود الذكية؟

ورغم تفاوت المواقف والآراء بين المنع والجواز، فإن التطور المالي التقني وإقبال الجمهور على استخدام العملات الرقمية يفرض النظر الجاد في ايجاد البدائل وتجاوز التحديات في استخدام العملات الرقمية، وبسبب ذلك نلاحظ على سبيل المثال أن المؤسسة النقدية السعودية تدرس إصدار عملة رقمية مركزية (الريال الرقمي)، وتوجد نحو 19 دولة تدرس حالياً إصدار العملات الرقمية المركزية.، ووصلت الإمارات والبحرين وجورجيا إلى مرحلة متقدمة لإثبات مفهوم التعامل بالعملات الرقمية المركزية، كما اتخذت كازاخستان خطوة أكثر تقدماً بإطلاقها برنامجين تجريبيين للعملة الرقمية (الأفندي، 2025).

وفي نهاية المطاف، لا يوجد رأي موحَّد بين الفقهاء وبعض القائمين على الهيئات الشرعية بشأن جواز تداول العملات الرقمية في الإسلام. فالبعض يُحرِّم التعامل بها لكثرة مخاطرها، بينما يرى آخرون ضرورة دراستها، ووالبتّ في جوازها أو تحريمها وفقًا لضوابط الشريعة الإسلامية.

المنصات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لتنظيم المعاملات المالية

مع التقدم العلمي، بات من المعروف أن البنوك تستغل تقنيات الذكاء الاصطناعي لمكافحة الاحتيال على الأموال العامة والأنشطة الخبيثة والمحظورة، مثل غسل الأموال والتهديدات الإلكترونية التي قد تُعطل منصات التواصل الاجتماعي المرتبطة بالحسابات المصرفية، مثل اختراق رسائل البريد الإلكتروني وأرقام الهواتف والمواقع الإلكترونية المصرفية المصممة خصيصًا للمعاملات المصرفية. وللذكاء الاصطناعي جوانب إيجابية أخرى عديدة، منها الكشف الاستباقي عن المخاطر المحتملة باستخدام خوارزميات متقدمة، والمساعدة في الكشف المبكر عن محاولات السرقة المالية، والحد من المخاطر الإدارية المرتبطة بها.

وأشار الأعرجي، إلى أنَّ "دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية يُبشر بعصر جديد ونقلة نوعية، فقد أدى تزايد شعبية الهواتف الذكية وانتشار التكنولوجيا إلى تسريع وتطوير صناعة المدفوعات الرقمية، مما مكّن العملاء من الوصول إلى الخدمات المالية بكفاءة وسرعة أكبر من الطرق التقليدية المستخدمة سابقًا". (الأعرجي، 2025)

وفي معرض الحديث عن آلية عمل العقود الذكية وتطبيقاتها في مجال الذكاء الاصطناعي، قال بحري: "تتميز العقود الذكية بالأمان لاعتمادها على التشفير. ويتجلى أمانها في قدرة الأطراف المتعاقدة على التفاعل مع بعضها البعض دون معرفة مسبقة، وتتحقق هذه الثقة من خلال التنفيذ الذاتي للعقود الذكية". (بحري، 2023)

وأضاف مدين: "إنَّ الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي تلعب دوراً هاماً في مكافحة غسيل الأموال، وتوفير روبوتات الدردشة لتحل محل الوكلاء المتخصصين للإجابة على استفسارات العملاء من البنوك، واكتشاف عمليات الاحتيال والنصب المحتملة". (مدين، 2024).

وأشار العنزي، إلى أنَّ الذكاء الاصطناعي "يساهم في التجارة الإلكترونية باستخدام منصات رقمية، مثل إيباي (eBay)، وخاصةً للشركات الصغيرة. وقد وفَّرت المنصات الرقمية خدمات ترجمة مُطوَّرة باستخدام الذكاء الاصطناعي، مما يُمكِّن المنصات الرقمية من أن تكون دافعًا للتجارة الدولية". (العنزي، 2025).

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة

وفي الختام تناولت الدراسة أهمية الضوابط الشرعية في التحول المالي الرقمي والتحولات التي تطرأ على الأموال الافتراضية من خلال استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في تطوير وسائل وأساليب المعاملات المالية من خلال أنظمة الأموال الرقمية وتطبيقاتها المالية الإلكترونية التي تتيح للمستخدمين إجراء المعاملات بكل سهولة ويسر باستخدام الأجهزة الإلكترونية المحمولة ومنصات التكنولوجيا الرقمية الحديثة. وأشارت الدراسة إلى أنّ العملات الافتراضية تتميز بالاستقلالية ولا تخضع لقوانين السلطات المركزية القائمة على الرقابة والسرية المشفرة،

كما هو الحال في قوانين البنوك المركزية التي تمثل الدولة الحاكمة. ولإكمال الأفكار المفقودة التي لم تُدرج في الخاتمة المختصرة، يُشير الباحث إلى ما يلي: أولًا: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة. ثم ثانيًا: يُتبعها بأهم التوصيات.

ثانيا: أهم النتائج

1- أكدت الدراسة أن الضوابط الشرعية تساهم في استقرار قيمة العملة، حيث إنَّ الاضطراب في قيمة النقود يفقدها قدرتها على أن تكون مقياساً لقيمة السلع والخدمات، ومخزناً للثروة.

2- تناولت الدراسة الجدل الواسع حول العملات الرقمية، ومشروعيتها وعدم مشروعيتها، وتوصل النقاش بين أغلبية فقهاء المسلمين إلى أن التعامل بالعملات الافتراضية محرم ولا يجوز؛ لأن العملات الافتراضية لا تملك معنى القيمة.

3- أشادت الدراسة بالموقف الدولي الذي حظر التعامل بالعملة الرقمية واعتبر التعامل بها مخالفا للقوانين الدولية.

4- خلصت الدراسة إلى أن العملات الافتراضية ليس لها شرعية ومِن ثَمَّ فإنَّ قدرتها على أداء وظائف الأموال الشرعية ضئيلة، لذا فإن الخيار هو تجاهلها.

5- إن العملات الافتراضية تنطوي على مخاطر كثيرة، أهمها غسيل الأموال، وإمكانية استخدامها لتمويل الأنشطة الإرهابية الصهيونية وغيرها من البرامج المشابهة التي تضر بقضية دولة فلسطين وغيرها من الصراعات التي تحدث في المجتمعات والدول الإسلامية.

ثالثا: أهمّ التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة فإن أهم التوصيات التي نقترحها ما يلي:

1- أهمية وضع معيار شرعي متفق عليه بين علماء المسلمين، يُحدِّد ضوابط استخدام العملات الافتراضية، ويضمن عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وينبغي أن يتم ذلك بالتعاون مع خبراء المالية الإسلامية وعلماء الشريعة في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، (OIC)، للنظر في جواز أو تحريم التعامل بالعملات الافتراضية، لما تنطوي عليه من مخاطر وجهالة، مما قد يؤدي إلى خلافات بين فقهاء المسلمين.

2- تكثيف ورش العمل التوعوية المتعلقة باستخدام النقود عمومًا، وتداول العملات الافتراضية خصوصًا، بما يعود بالنفع على المستثمرين والعاملين في الأسواق المالية الإسلامية. وينبغي أن تتضمن هذه الورش مناقشة مخاطر وسلبيات

العملات المشفرة المجهولة، والحكم الشرعي لاستخدامها، ووضع ضوابط شرعية تُحدِّد مكانتها بين العملات المعروفة، حتى يتفق الفقهاء على اعتمادها كعملة مشروعة أو تحريمها أو منع استخدامها.

3- أن تسعى الحكومات والمؤسسات المالية الإسلامية إلى تطوير تقنيات حديثة كآلية لمراقبة أداء العملات الرقمية. سيضمن ذلك حماية الأسواق المالية الإسلامية والحفاظ على قيمة عملات البنوك المركزية من الاختراقات المحتملة وهيمنة العملات الافتراضية. كما توصي بمكافحة المعاملات غير القانونية، مثل الاحتيال ومحاولات الصهيونية العالمية للسيطرة على الاقتصاد لخدمة أجندتها الإرهابية.

4- ضرورة تشجيع الباحثين المتميزين على إنتاج أفكار مبتكرة وذكية، وتحفيزهم، وإعطائهم الاهتمام اللازم للاستفادة من العلوم الحديثة التي لم تُكتشف بعد، كما جاء في القرآن الكريم: ﴿عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق، 5). ويجب ألا يكون الابتكار ضارًا أو مخالفًا لضوابط الشريعة الإسلامية وأخلاقيات التعامل الإسلامي السمحة.

5- أن يمنع تداول العملات الافتراضية بشكلها الحالي، نظراً للمخاطر والتداعيات الاقتصادية السلبية التي تحملها، فضلاً عن غياب الرقابة الصارمة بسبب الغموض الذي يحيط بإدارتها وأدائها الاقتصادي.

ACKNOWLEDGEMENT

This work was supported by Universiti Sains Islam Malaysia with grant code: PPPI/PTJ-PKA USIM/FSU/USIM/11124 dated 1st March 2024

REFERENCE

Abozaid, Abdulazeem. (2018). Does Sharia Recognize the Price of Cryptocurrencies. Malaysia: Isra International Journal of Islamic Finance. Volume 9, Issue 2, pp. 79-113.

Abu Ain, Muntaha Saleh Abdul Aziz. (2019). Sharia controls for virtual currencies. UAE: The 15th International Conference of the College of Sharia and Islamic Studies - Virtual Currencies in the Balance. - University of Sharjah, pp. 281-298.

Abu Al-Ala, Amr Muhammad Ghanem Muhammad. (2023). Al-eumlat alraqamiat waqudratuha ealaa al-qiam Bwaazayif al-Nuqoud fi al fiqh al islami. Cairo: Al-Azhar University, Journal of Sharia and Law Sector. (14), pp. 1675-1711.

Abu Zaid, Abdul-Azim. (2018) Does Shariah Recognize the Valuation of Cryptocurrencies? Isra International Journal of Islamic Finance. Vol, 9, (2), pp. 79-133. https://journal.inceif.edu.my

Afifi, Mahmoud Afifi. (2022). Digital money and the impact of dealing with it on economic life, a jurisprudential and economic study. Cairo: Journal of Fiqh and Legal Research. 38, pp. 337-435.

Al Afandi, M. A. (2025). *Idaat ala silsilat al-qiyam al-akhlaqiyya linitham al-tamwil al-lamarkazi al-islamiyya -ard tahlili.* The Eleventh Doha Islamic Finance Conference, Doha, Qatar, April 8, 2025

Al Arabiya website, (2023), The 10 countries most affected by cryptocurrencies... none of them are Western countries! https://www.alarabiya.net

Al-Abdel Salam, Yasser bin Abdul Rahman bin Abdul Aziz. (2018). Virtual Currencies, Their Reality and Jurisprudential Rulings: A Comparative Jurisprudential Study. Saudi Arabia: Dar Al-Mayman for Publishing and Distribution.

Al-Ali, Saleh Ahmed. (2022). Bitcoin: A Jurisprudential Study. Kuwait: Kuwait University, Journal of Sharia and Islamic Studies. (130), pp. 269-304.

Al-Aqeel, Abdullah Muhammad Abdul-Wahhab. (n.d.). Jurisprudential Rulings Related to Electronic Currencies. Saudi Arabia - University of Madinah - College of Sharia. Pp. 1-46. https;//d1.Islamhouse.com

Al-Aryani, Asmaa Salem. (2021). Virtual currencies - their reality, adaptation, and legal ruling. Ajman: Journal of Law and Humanities, 14, (1), pp. 109-132.

Al-Asimi, Abdul Rahman bin Muhammad bin Qasim. (1977). Annotation of Al-Rawd Al-Murabba', a commentary on Zad Al-Mustaqni'. Riyadh: Taiba Foundation.

Al-Baladhuri, Ahmad bin Yahya bin Jabir. (1988). Conquests of Countries. Beirut: Dar Maktabat Al-Hilal.

Al-Dinawari, Ahmad bin Dawood. (1960). Al-Akhbar Al-Tiwal. Cairo: Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiyya.

Al-Ghariani, Al-Sadiq bin Abdul Rahman. (2023). What is the ruling on dealing in virtual digital currencies such as Bitcoin. Fatwa No.: (3949), Tripoli: Libyan Fatwa House.

Al-Ghitabi, Mahmoud bin Ahmed bin Musa. (2008). Nukhbat Al-Afkar fi Tanqih Mabani Al-Akhbar fi Sharh Maani Al-Athar. Qatar: Ministry of Endowments and Islamic Affairs.

Al-Hajjawi, Sharaf al-Din Musa ibn Ahmad. (960 AH). Persuasion in the Jurisprudence of Imam Ahmad ibn Hanbal. Beirut: Dar al-Ma'rifah.

Al-Harthi, Mashhour Hatem. (2018). The Sent Interest: Its Concept, Authenticity, and Controls. Jeddah, Saudi Arabia: King Abdulaziz University Journal for Arts and Humanities, 26, (1). pp. 1-28.

Al-Jassas, Abu Bakr Al-Razi. (2010). Explanation of Al-Tahawi's Abridged Commentary. Makkah Al-Mukarramah: Dar Al-Bashair Al-Islamiyyah.

Al-Kasani, Ala' al-Din Abu Bakr ibn Mas'ud. (N, d). Badai' al-Sana'i' fi Tartib Al-Sharayie. Cairo: Al-Gamaliyah Press, Egypt.

Al-Kharashi, Muhammad. (D, N). Al-Kharashi's Commentary on Khalil's Mukhtasar. Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Khoury, Ali Muhammad. (2021). Electronic Payments and Digital Currencies. Cairo: Council of Arab Economic Unity.

Allam, Shawqi Ibrahim. (2017), The Ruling on Trading and Transacting with Bitcoin. Cairo: Dar Al-Iftaa Al-Masriya, Fatwa No.: 4205. https://www.dar-alifta.org/ar/fatwa

Allam, Shawqi Ibrahim. (2017). The ruling on trading and dealing in Bitcoin. Cairo: Dar Al-Iftaa Al-Masriya. https://www.dar-alifta.org/ar/fatawa, Date of access: 08/29/2024.

Al-Mawardi, Ali bin Muhammad bin Habib. (2008). The Sultanate's Rulings. Kuwait. Dar Ibn Qutaybah.

Al-Munae, Abdullah. (2021). Digital currencies such as "Bitcoin" and others are forbidden and do not have the meaning of value. Riyadh: Saudi Rotana Gulf Channel. https://www.argaam.com/, accessed on 8/29/2024.

Al-Munajjid, Muhammad Salih. (2017). A discussion of Bitcoin and its legal ruling. Midad: https://midad.com/article

Al-Nafrawi, Ahmad bin Ghanem bin Salem. (1995). Al-Fawaki Al-Dawani on the Epistle of Ibn Abi Zayd Al-Qayrawani. Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Rafei, Abdul Karim bin Muhammad Al-Rafei. (2011). Fath Al-Aziz with a brief explanation - the big explanation. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Al-Sharif, Yousef Hazza Musaed. (2020) Jurisprudential Rulings and Controls Related to Digital Electronic Money (Bitcoin as a Model). Saudi Arabia: King Abdulaziz University Journal: Arts and Humanities. Volume 58, Issue 5, pp. 29-57. https://www.researchgate.net

Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. (2000). The Comprehensive Book of Fatwas on Jurisprudence, the Sciences of Interpretation, Hadith, Principles, Grammar, Syntax, and All Other Arts. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Assaf, Muhammad Motlaq. (2019). Cryptocurrency According to the objectives of Islamic Law: Bitcoin as a case study. Qatar University: Journal of the College of Sharia and Islamic Studies. Issue 26, Volume (2). Pp. 21-48.

Bashir, M. S. (2024). Globalization, Digitalization, and Financial Inclusion in Islamic Banking. In E. Ahmed (Ed.), Developing Digital Inclusion Through Globalization and Digitalization (pp. 250-286). IGI Global. https://doi.org/10.4018/979-8-3693-4111-7.ch012

Bin Mufrij, Muhammad bin Muflih. (2003). Branches and with it the correction of branches. Riyadh: Al-Risala Foundation.

Gharb, Zakaria Amadou. (2021). Cryptocurrencies: Economic Impacts and Sharia Ruling. Bait Al-Mashura Journal. State of Qatar: Issue: 16, pp. 65-107.

Ghassan, Muhammad Al-Sheikh. (2019). The Jurisprudential Basis for Digital Currencies - Bitcoin as a Model. UAE: The 15th International Conference of the College of Sharia and Islamic Studies - Virtual Currencies in the Balance. - University of Sharjah, pp. 15-48.

Hammad, Hamza Abed Alkarim. (2024). Money in the Islamic Tradition: Addressing the Contemporary Bitcoin Currency. Global Journal Al-thaqafah. Vol: 12, (1). Pp. 1-12.

Hanan, Abdel Karim Ahmed Mohamed. (2025), Digital Currencies in the Sharia: A Comparative Study. Scientific Journal of the Faculty of Arts. JARTF-Volume 2025-Issue 58, Pp 1446-1471. PDF (journals.ekb.eg)

Hiam Sami Al-Zoubi and Ibrahim Muhammad Al-Bataineh, (2024). Islamic Financial Engineering in the Shadow of Cryptocurrency: A Prospective Islamic Economic Study. Our Islamic Economy Journal, Issue 6, https://islamic-economics.net

Ibn Abi Al-Dunya, Abu Bakr Abdullah bin Muhammad. (1993). Iislah Al-Mal. Beirut: Cultural Books Foundation.

Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr Abdullah bin Muhammad. (1989). The Book of ibn Abi Shaybah. Beirut: Dar Al-Taj.

Ibn Ashur, Muhammad al-Tahir ibn Muhammad. (2000). Al-Tahrir wa al-Tanwir known as Ibn Ashur's Interpretation. Beirut: Arab History Foundation.

Ibn Kathir, Ismail bin Omar. (1999). Interpretation of the Great Qur'an - Interpretation of Ibn Kathir, Riyadh: Dar Taybah.

Ibn Kathir, Ismail ibn Umar. (1999) Interpretation of the Noble Qur'an. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Ibn Khaldun, Abd al-Rahman. (1981). The History of ibn Khaldun. Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn Majah, Muhammad ibn Yazid al-Qazwini. (2009). Sunan Ibn Majah. Damascus: Dar al-Risalah al-Alamiyah.

Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram ibn Ali. (2016). Lisan al-Arab, Beirut: Dar Sadir.

Ibn Nujaym, Zayn al-Din, Ibn Ibrahim Ibn Muhammad. (1999). Similarities and Analogies. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muhammad ibn Abi Bakr. (1991).'iielam Al-muqiein an Rab alealamin. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Ibn Rushd Al-Qurtubi, Muhammad ibn Ahmad. (1988). Preliminary Introductions. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami.

Ibn Taymiyyah, Ahmad Abd al-Halim. (N, D). Books, Letters and Fatwas of Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah. Riyadh: Ibn Taymiyyah Library.

Ibn Taymiyyah, Ahmad. (2004). Collection of al- Fatawaa, Medina, Saudi Arabia. King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an.

Ibrahim, Muhammad Jibril. (2022), The Crime of Dealing in Cryptocurrencies or Digital Money: A Comparative Study. Journal of Legal and Economic Research. MJLE, Vol,12. Issue 79. PP: 1017-1101. (mjle.journals.ekb.eg).

Latifa, Karmiche (2018). The jurisprudential adaptation of dealing with digital currencies and its controls. University of Algiers, Journal of Sharia and Islamic Studies, Issue 9, (1). pp. 171-196.

Mahmoud Mohamed Ali Mahmoud Edris, (2025) The Strategic Role of the Islamic Gold Dinar in Confronting the Dominance of the US Dollar: Challenges and Practices. International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies. Vol.9, No.2, PP:42- 53. https://journals.iium.edu.my/al-fiqh

Malik, bin Anas bin Malik bin Amer. (2014). The Great Code. Riyadh: Saudi Ministry of Endowments, Al-Saada Press.

Munir Ahmad, et al. (2018), Shariah Guidance for Dealing with Virtual Currencies: Bitcoin as a Model. Qatar: Bait Al-Mashura Journal, Issue 8, pp. 233-273.

Muslim, bin Al -Hajjaj. (1955). Sahih Muslim. Beirut: Arab Heritage Revival House.

Muslim, Ibn Al-Hajjaj Al-Qushayri. (2010). Sahih Muslim. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Muslim, Ibn Al-Hajjaj. (1955). Sahih Muslim. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi.

Please visit (https://www.etoro.com). What are cryptocurrencies and how do they work. Accessed on 5/8/2024.

Sanajla, Muhammad (2025), The 10 most prominent countries in the world that trade digital currencies, including an Arab country. https://www.aljazeera.net, accessed on: August 26, 2025.

Sennia, Hakkoum. (2022). Cryptocurrencies: A Jurisprudential Study of the Origins of Bitcoin as a Model. Algeria: University of Ghardaia, Faculty of Social and Human Sciences. PhD Thesis, pp. 82-84.

Shahar, Abdullah. (2022), Malaysian Ministry of Finance: We will not recognize or deal with digital currencies in the country. Kuala Lumpur: Journal ASWAQ, Vol.10, accessed August 30, 2025. https://aswaqpress.com/25-3-2022-46148948109.

The Free Encyclopedia, (2024). The Scientific Miracle in the Holy Quran. https://ar.wikipedia.org/wiki, accessed on 8/26/2024.

Zuhair, Mahmoud Mohamed. (2022). Cryptocurrencies: Their Controls, Provisions, and Regulatory and Sharia Issues. Bahrain: 15th Shari'ah Scholar session Central Bahrain Bank (CBB) 27th Oct. 2022. DOI: 10.13140/RG.2.2.33664.65283

Al-Araji, Sabian Tarak said. (2025), The Role of Artificial Intelligence in Digitizing Financial Transactions: A Comparative Study between Iraq and Saudi Arabia. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. Special Issue, Part (2): 345-368. https://www.researchgate.net.

Bahri, Umm Al-Khair. (2023). The application of artificial intelligence in financial transactions, digital money as a model. Journal of Real Estate and Environmental Law. Volume 11, Issue 2, pp. 140-159. https://asjp.cerist.dz/en/article

Madin, Haitham Osama Abdel Mohsen. (2024). Dimensions of Applying Artificial Intelligence in the Egyptian Banking Sector. Journal of Legal and Economic Research. Vol, 60. Issue 3, pp 9-50. jslem.journals.ekb.eg

Al-Anzi, Lulwa Naseef Bin Mahal. (2025). Artificial Intelligence and Its Impact on Financial Transactions in Islamic Jurisprudence. Al-Tajdeed Magazine, Vol. 29, No. 58, pp. 9-45.